

: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

تنظيم جامعة محمد بوضياف المسيلة

يوم 2019/02/11

أدوات التمويل الإسلامي: ليل

ي .

ي ي

الملخص:

تعتبر البنوك الإسلامية والصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي الأوجه الرئيسية للتمويل الإسلامي ، وهي تعرف تطورا كبيرا عموديا وأفقيا على المستوى العالمي وفي كل القطاعات تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بكل منها وعرض وتحليل أهم التطورات حول أدائها ومكانتها على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الصكوك، صناديق الاستثمار الإسلامية، التأمين التكافلي

Summary:

Islamic banks, sukuks, Islamic investment funds, and Takaful insurance are considered the main aspects of Islamic finance, they witness significant vertical and horizontal development at the global level and in all sectors. This research paper aims to introduce each of them and present and analyze the most important developments about their performance and position at the global level.

Keywords: Islamic banks, sukuk, Islamic investment funds, Takaful insurance

مقدمة:

أصبحت للأدوات المالية الإسلامية بمختلف أنواعها مكانة لا يستهان بها في اقتصاديات الدول، وتعتمد عليها الكثير من دول العالم (شركات ومؤسسات مالية وحكومات) في جذب الموارد المالية وتعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد الحقيقي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد توسع انتشارها حتى خارج دائرة الدول الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فأصبحت تنتشر في أكثر من 60 دولة ويفوق حجم أصولها عتبة 2 تريليون دولار، وتعرف الصيرفة الإسلامية وحدها نموا بمعدل مركب ما يقارب إلى 17 % وتمثل نسبة ليست بالصغيرة ضمن المنظومة المصرفية للدول.

كما ساعدت الابتكارات المالية الإسلامية في إيجاد بدائل للأدوات التقليدية المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية، على غرار الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية، التي تعرف توسعا في نشاطها ليس فقط في الدول المسلمة بل تعدت حدودها إلى الدول غير مسلمة، " ففي عام 2004 صدر أول إصدار من الصكوك خارج العالم الإسلامي في ألمانيا، فيما طرحت بريطانيا بعدها أول إصدار سيادي لها من الصكوك بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني، وبلغت قيمة طلبات شراء هذه الصكوك نحو 2,3 مليار جنيه إسترليني، مما يشير إلى الإقبال الواسع على هذه الأدوات الإسلامية سيما من قبل المصارف المركزية وصناديق الثروة السيادية وعدد من المؤسسات المالية الأخرى"¹

كما يعتبر قطاع التأمين التكافلي الإسلامي أيضا جزءا لا يتجزأ من النظام المالي الإسلامي رغم كونه يشكل حصة ضئيلة جدا من التمويل الإسلامي بنسبة 1,3% فقط ، ويشهد هو الآخر نموا ولو ضعيفا منذ نشأته أول مرة سنة 1979.

في هذه الورقة البحثية سنحاول التعرف على أهم الأدوات المالية الإسلامية وتطورها على المستوى العالمي، من خلال أربعة محاور رئيسية:

- أولا: البنوك الإسلامية
- ثانيا: الصكوك
- ثالثا: صناديق الاستثمار الإسلامية
- رابعا: التكافل

أولاً/ البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه: «مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا»².

ويعرفه محسن الخضيرى بأنه: «مؤسسة نقدية و مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصادياتها»³.

يرجع الفضل في تأسيس ونشأة البنوك الإسلامية للدكتور المصري : أحمد النجار، عندما أنشأ "بنوك الإدخار" سنة 1963 بمدينة "ميت غمر"، على خطى التجربة الإنمائية لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن منتهجا في ذلك المنهج الإسلامي، بعيدا عن الربا وشبهاته، لتكون البذرة الأولى لميلاد البنوك الإسلامية من الناحية التطبيقية، وإن لم تحمل اسمها .

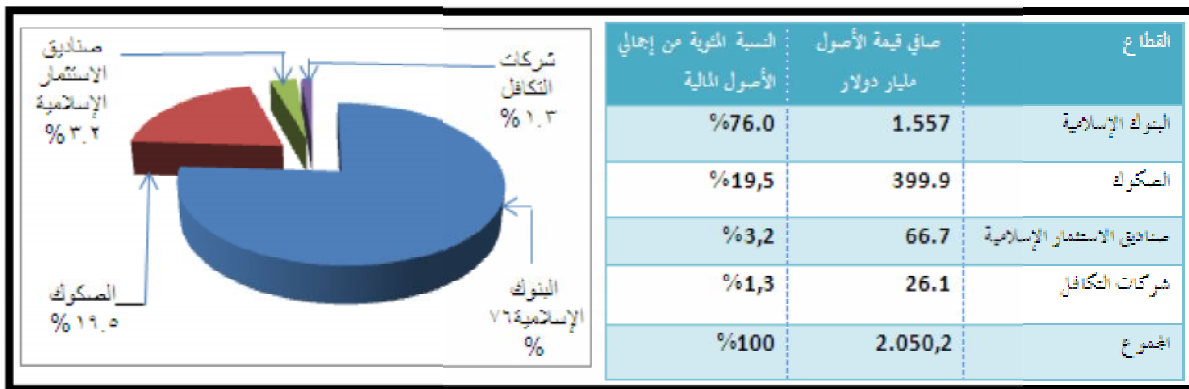
وشهدت هذه البنوك تطورا ونموا متسارعا على الرغم من حداثتها، وتزايد تواجدها تدريجياً في أكثر من 60 دولة في العالم من كل القارات، حيث يوجد 155 مصرف عربي إسلامي بالكامل، موزعين على الدول العربية على الشكل التالي: 37 مصرفاً في السودان، 26 مصرفاً في البحرين، 18 مصرفاً في العراق، 8 مصارف في الإمارات، 7 مصارف في اليمن، 6 مصارف في كل من الكويت وموريتانيا والصومال، 5 مصارف في قطر ولبنان، 4 مصارف في كل من السعودية، ومصر، والأردن، وجيبوتي، 3 مصارف في كل من فلسطين وتونس وسوريا، ومصرفين في كل من سلطنة عُمان، والجزائر، والمغرب⁴.

كما توزعت العديد من البنوك الإسلامية في أوروبا، جاء أبرزها في بريطانيا 22 مصرفاً إسلامياً (منها بنوك إسلامية بالكامل وعددها 5، والباقي بنوك تقليدية لها نوافذ في المنتجات الإسلامية)، أكبرهم البنك البريطاني الإسلامي وبنك لندن والشرق الأوسط وهما بنوك إسلاميان نامل، فيما يصل عدد البنوك الإسلامية في فرنسا الى 3 بنوك وفي سويسرا 4 بنوك، وفي ألمانيا 2 ولوكسومبورغ بنك واحد فقط، ويوجد في كل من روسيا وإيرلندا بنك واحد يعمل وفقا للشريعة الإسلامية.

ناهيك عن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية والتي تعرف انتشارا واسعا يصعب حصره.

أما عن حجم الصيرفة الإسلامية في العالم، تشير التقارير الرسمية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى أكثر من 1,5 تريليون دولار عام 2017، أي بمعدل نمو سنوي مركب أكبر من 12%. وتشكل حصة المصارف الإسلامية ضمن مجموع أصول التمويل الإسلامي نسبة 76%⁵، والجدول والشكل البياني يوضحان ذلك:

الجدول و الشكل البياني رقم 1: أصول التمويل الإسلامي حسب القطاع خلال سنة 2017



من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Islamic Financial Services BOARD, Islamic finance Services

Industry Stability Report 2018 .P9

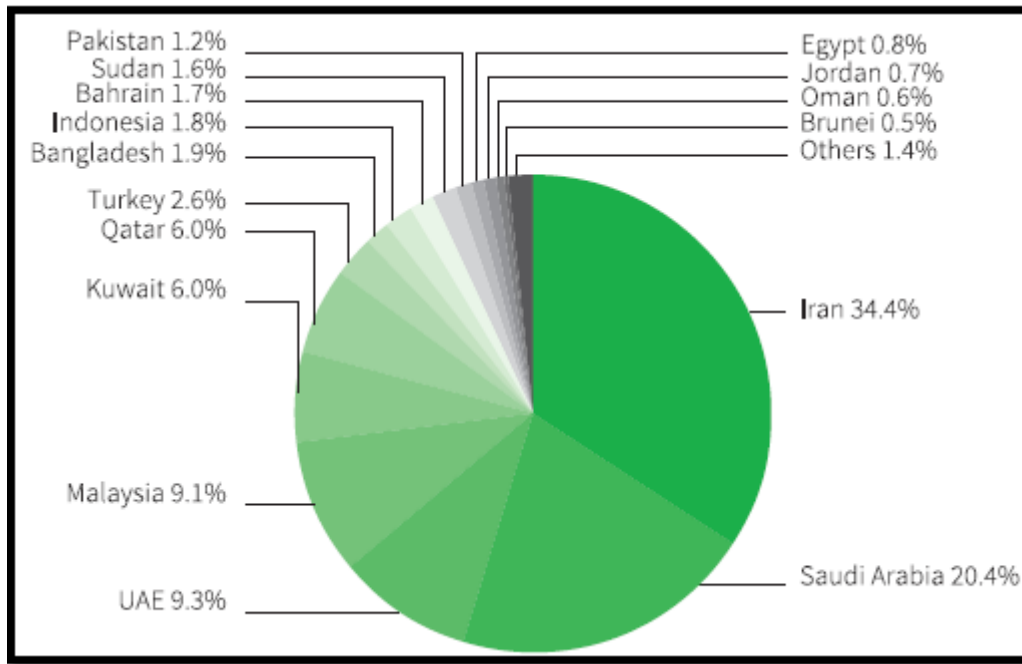
نلاحظ من الشكل والجدول السابقين أن أكثر من ثلاثة أرباع الأصول المالية الإسلامية هي عبارة عن أصول مصرفية، والباقي الذي يمثل أقل من الربع يتوزع بين الصكوك (19.5%) وصناديق الاستثمار الإسلامية (3.2%) والتأمين الإسلامي الذي ينال أقل حصة بنسبة (1,3%) بالرغم من قدم نشأته التي واكبت تقريبا نشأة المصارف الإسلامية.

حصة الدول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم

تنتشر الصيرفة الإسلامية في كامل أنحاء العالم الإسلامي وغير الإسلامي لكن بشكل غير متوازن، حيث يسجل تركيز 79.5% من الأصول المصرفية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) منها 43% في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) 1.45% في دول آسيا.

ويبين الرسم البياني 2 حصة الدول من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، وهو يُظهر التركيز الكبير في الأصول المصرفية الإسلامية، حيث تستحوذ إيران على 34,4% من إجمالي الأصول الإسلامية، تليها السعودية (20.4%)، فالإمارات العربية المتحدة (9,3%)، فماليزيا (9,1%). وتحوز الدول العشر الأولى على نسبة 93% من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية في العالم.

الشكل البياني رقم 2: حصة الدول من مجموع أصول الصيرفة الإسلامية خلال سنة 2017



المصدر: Islamic Financial Services BOARD, Islamic finance Services Industry Stability

Report 2018 .P12

وتجدر الإشارة إلى أن السودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل، بإجمالي موجودات بلغت 22.8 مليار دولار بنهاية الفصل الثاني 2017. وفي الأردن، تمثل أصول المصارف الإسلامية الأربعة نحو 15% من إجمالي الأصول المصرفية، وتشكل أصول المصارف الإسلامية الفلسطينية الثلاثة أكثر من 11% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني. وفي تونس 5% عام 2016، وتشكل موجودات المصارف الإسلامية العراقية نحو 4% إجمالي موجودات القطاع المصرفي. أما في لبنان والجزائر، فتبقى الصيرفة الإسلامية محدودة حيث تمثل أصول المصارف الإسلامية أقل من 1% من إجمالي الأصول المصرفية في لبنان، و2% في الجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن العام 2017 شهد انطلاقة الصيرفة الإسلامية في المغرب.

وعلى الصعيد العالمي، من بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عام 2016، يوجد 46 منهم في دول عربية، 37 منهم في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص⁶.

ثانيا/ الصكوك الإسلامية:

الصكوك الإسلامية حسب تعريف مجلس المراجعة والمحاسبة للخدمات المالية الإسلامية هي: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص"⁷

وأهم أنواع صكوك الاستثمار الإسلامية⁸:

✓ **صكوك إجارة:** وهي صكوك تمثل ملكية أعيان/منافع مؤجرة، حيث تصدر بوثائق متساوية وتطرح للاكتتاب وتصبح ملكية العين/المنفعة المؤجرة لحملة الصكوك

✓ **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

✓ **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوك لحملة الصكوك.

✓ **صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك

✓ **صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء أو تطوير مشروع على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار صكوك المشاركة على أساس "الشركة" أو "المضاربة"، أو "الوكالة بالاستثمار"، بحيث يكون مصدر الصكوك شريك في الاستثمار أو مضارب بالاستثمار أو وكيل بالاستثمار.

✓ **صكوك المزارعة:** يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول حسب ما حدده العقد

✓ **صكوك المساقاة:** يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد

✓ **صكوك المغارسة:** تستخدم حصيلتها في غرس الأشجار وما يتطلبه من إنفاق وأعمال ويصبح لحملة الصكوك حصة من الأرض والثمار وفق ما حدد العقد.

كما ظهرت في السنوات القليلة الماضية **الصكوك الهجينة (Hybrid sukuk)** في محاولة للتقليل من مخاطر الصكوك خاصة تلك القائمة على المديونية (صكوك المرابحة والسلم والاستصناع)، وأيضاً لتجاوز قيد عدم جواز تداولها في الأسواق المالية الثانوية. لحرمة بيع الدين في الشريعة الإسلامية، حيث تكون هذه الصكوك الهجينة في هيكلها مزيج بين نوعين أو أكثر من أدوات التمويل الإسلامي، ويشترط لصحة تداولها في الأسواق الثانوية أن لا تقل نسبة التمويل القابل للتداول شرعاً عن 51% من مجموع التمويلات بالصيغ المختلفة المكونة لهيكل الصكوك.

وتختلف الصكوك عن الأسهم في عدة نقاط:

1. إن للصكوك أجلاً، حيث يجري تصفيته بالطرق المنصوص عليها في نشرة الإصدار، على عكس الأسهم الدائمة دوام الشركة المصدرة.
2. هيكل إصدار الصكوك يجعل العائد عليها وثنمها في السوق قابلاً للتوقع، فهو أقل تقلباً وأكثر استقراراً.
3. الصكوك مصممة بحيث تمكن حملتها من استرداد رأس مالهم أو قريباً منه عند انتهاء مدتها بصرف النظر عن قيمة أصول المصدر للصكوك أو قدرته على سداد ديونه للآخرين، أما حامل السهم فله عند التصفية نصيبه من أصول الشركة عند تصفيته (وتسديد ما عليها من ديون) قل أو كثر.

وتشهد الصكوك منذ نشأتها تطورات كبيرة ومنتساعة خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك لأهميتها التمويلية على مستوى الشركات كما للدولة، وتتميز بسهولة إصدارها وتسويقها وهذا ما يسمح بتوفير سيولة نقدية سريعة للمشروع، كما أنها لا تمثل ديناً عليه، وتستخدم حصيلتها في إنشاء مشروعات جديدة أو لتمويل المشروعات القائمة بمختلف مجالاتها، الصناعية والتجارية والزراعية والمقولة والخدمية...

و قدر حجم إصدار الصكوك خلال سنة 2017 نحو 116,717 مليون دولار، بعد أن كان حوالي 87,926 مليون دولار سنة 2016 ، أي بمعدل زيادة نحو 32%⁹، والشكل التالي يبين تطور حجم إصدار الصكوك خلال السبع عشرة سنة الأخيرة.

شكل رقم 3: تطور إصدار الصكوك في العالم من 2001 إلى 2017 الوحدة مليون دولار

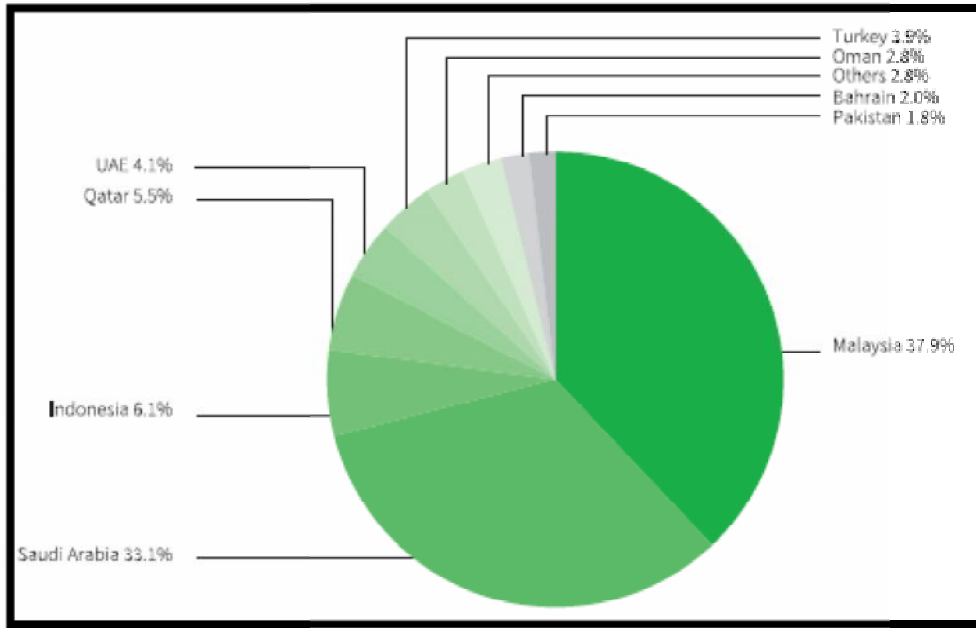


Source : INTRNATIONAL ISLAMIC FINANCE MARKET, IIFM sukuk report Avril 2018 ;p 21

ويظهر المنحنى ارتفاع حجم إصدار الصكوك بمختلف أنواعها من سنة 2001 إلى 2012 بحوالي أربعة أضعاف، وقد سجل تراجع في حجم أصولها خلال السنوات 2014 و 2015 متأثراً بالتغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار الدولية، وخاصة في سوق النفط، لكنها سرعان ما عادت للارتفاع ابتداءً من سنة 2016. وعرفت سنة 2017 إصدار بحجم 116,7 مليون دولار. 37,64 مليون صكوك دولية و 79,06 مليون دولار صكوك داخلية.

وتعتبر ماليزيا والمملكة العربية السعودية الدولتين الرائدتين في إصدار الصكوك بنسبة 37.9% و 31.1% على التوالي من إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك، تليهما إندونيسيا بنسبة 6.1% وقطر بـ 5% والإمارات العربية المتحدة بـ 4.1%¹⁰

الشكل البياني رقم4: الصكوك الإسلامية من حيث بلد الإنشاء خلال سنة 2017



Source : Islamic Financial Services BOARD ,P27

وقد تزايد اهتمام حكومات الدول العربية والإسلامية بالصكوك كأداة لتنويع مصادر الدخل وتمويل عجز الميزانية العامة كبديل عن الاستدانة الخارجية أو الداخلية، وأيضاً لتمويل المشاريع الاقتصادية، خاصة منها مشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، ويظهر هذا جلياً في .
الصكوك السيادية من إجمالي الصكوك المصدرة للسنوات الأخيرة، وأيضاً تطورها: حيث يشير تقرير السوق المالية الإسلامية الدولية 2018 إلى أن الصكوك السيادية 2017 53% من إجمالي الصكوك المصدرة، بنسبة نمو 50% عن سنة 2016، و82% عن 2015.¹¹

إن هذا التوجه للحكومات نحو التوسع في إصدار الصكوك السيادية يأتي أيضاً من أجل محاولة استقطاب الفوائض المالية الأجنبية والمتوفرة خاصة في دول الخليج ودول الشرق الأوسط، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية من أحسن أدوات التمويل التي تسمح بانتقال رؤوس الأموال بين البلدان. وتشير الإحصائيات 2017 أن 48% من إجمالي إصدارات الصكوك الدولية هي صكوك سيادية. و 37% شبه سيادية.¹²

وقد سجل في سنة 2017 أن 50% من الصكوك السيادية المصدرة هي صكوك هجينة (مضاربة ومرابحة) و 52% من إصدار الشركات صكوك هجينة (إجارة ومرابحة).

و. 2017 ، تصدرت السعودية الدول على المستوى العالمي من حيث إصدار الصكوك ،
بـ 18 إصدار للصكوك المحلية بقيمة تفوق 15 مليار دولار، وإصدارين دوليين بقيمة 9 مليار دولار
وكانت هذه الأخيرة صكوك هجينة (مضاربة 51%/ مرابحة 49%)، تليها ماليزيا بـ 16 إصدار
للصكوك المحلية بقيمة تفوق 13 مليار دولار، وإندونيسيا بإصدارين دوليين بقيمة تفوق 3 مليار
دولار، كما سجلت إصدارات محلية ودولية في كل من باكستان وعمان والبحرين وهونغ كونغ¹³.

– والملاحظ أيضا فيما يخص تطور الصكوك الإسلامية، هو توجهها إلى تأكيد المسؤولية
الاجتماعية والبيئية لأدوات التمويل الإسلامي، من خلال إصدار صكوك خضراء صديقة للبيئة، التي
دشنتها ماليزيا في جوان 2017 حيث أصدرت أول صكوك خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية
بالتعاون بين البنك الدولي وهيئة الأوراق المالية وبنك نيجارا الماليزي¹⁴ ، وأصدرت شركة Tadau
Energy وهي شركة استثمارية تعمل في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجية المستدامة وفق مبادئ
الشريعة في الاستنصاع والإجارة، صكوكا خضراء للاستثمار المسؤول اجتماعيا بقيمة 250 مليون
رينغيت ماليزي (58 مليون دولار) لتمويل بناء محطات طاقة كهروضوئية واسعة النطاق في
"كودات"، لمدة تتراوح بين عامين و21 عام¹⁵ ، وبعد النجاح الذي حققته هذه الشركة، تم إصدار
صكوك خضراء أخرى في عدة شركات في ماليزيا، وفي أبريل 2018 أصدرت الحكومة الاندونيسية
صكوكا خضراء التي بلغت قيمتها 1,25 مليار دولار، موجهة لتمويل مشاريع خضراء متنوعة¹⁶.

ثالثا/ صناديق الاستثمار الإسلامية:

تعرف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها: " أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات
المنشئة لها، تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في
الموجودات، مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة، وتدار بالمضاربة أو الوكالة"¹⁷

وتتحدد آلية إدارة صناديق الاستثمار الإسلامية في صورتين هما: الإدارة على أساس المضاربة
والإدارة على أساس الوكالة¹⁸:

ففي الصورة الأولى يحدد أجر المدير (المضارب) بحصة معلومة من ربح الصندوق فيما يحصل
المدير (الوكيل) على عمولة معينة (كمبلغ مقطوع) أو على نسبة من المساهمات أو كنسبة من صافي
قيمة الموجودات.

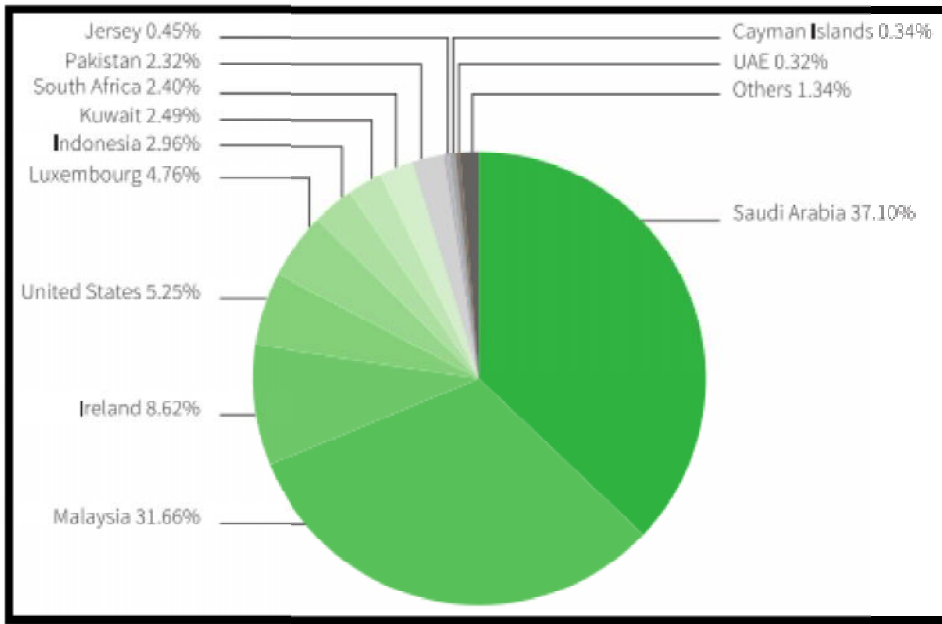
وتعتبر صناديق الاستثمار من الأدوات الاستثمارية في الأسواق المالية التي توفر للأشخاص خاصة صغار المدخرين منهم والذين لا يملكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة الفرصة للمشاركة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم بإدارتها مديرين محترفين وظيفتهم انتقاء الأوراق المالية لتكوين المحفظة التي تحقق عوائد متقاربة من عوائد السوق، في ظل السيطرة على مخاطر الاستثمار حيث إن خبرة مديري الاستثمار ومتابعتهم المستمرة للتطورات التي تتأثر بها الأسواق المالية تضمن تحقيق عوائد أعلى مما لو قام المستثمر العادي باستثمار أمواله بنفسه.

وعليه يمكن تلخيص أهم ميزات صناديق الاستثمار الإسلامية فيما يلي:

- ✓ الإدارة المتخصصة حيث يستفيد المستثمر قليل الخبرة من خبرة وكفاءة ومهارة الإدارة المحترفة للصندوق لتحقيق أكبر العوائد،
- ✓ تقليل المخاطر وهذا نتيجة التنوع الكبير في مجالات الاستثمار من حيث الأسهم والشركات والقطاعات وحتى الدول،
- ✓ السيولة والمرونة حيث يمكن للمستثمر أن يبيع ويشترى الوحدات الاستثمارية بسهولة ويسر في السوق المالية بالنسبة للصناديق المغلقة، أو رد الوثائق إلى الصندوق واسترداد أمواله بالنسبة للصناديق المفتوحة.
- ✓ إلى جانب ميزة هامة وهي الحدود المتدنية للمشاركة في الصندوق وهي ما يتيح لصغار المدخرين من الاستثمار فيها.

ويذكر أن أول من اقتحم مجال صناديق الاستثمار الإسلامية هو بنك فيصل الإسلامي المصري، سنة 2004، ومنذ ذلك الحين وعلدها في نمو مستمر، حيث بلغت سنة 2010 نحو 500 صندوق، ووصل سنة 2017 إلى نحو 1161 صندوق، بحجم أصول نحو 66,7 مليار دولار، يتركز معظمها في ماليزيا والسعودية، وتأتي السعودية في المركز الأول من حيث حجم الأصول، بـ 37,1% من إجمالي أصول الصناديق الإسلامية، تليها ماليزيا بنحو 31,7% . وهذا يعني أن ثلثي أصول الصناديق المدارة على المستوى العالمي تتركز فقط في دولتين، وتقتسم باقي الدول الثلث الباقي.

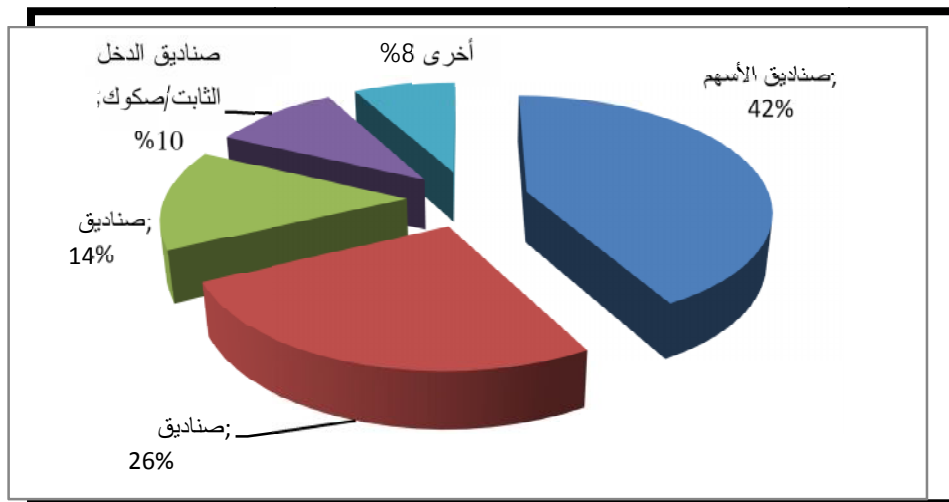
الشكل رقم 5: حصة الدول من إجمالي أصول صناديق الاستثمار الإسلامية خلال سنة 2017



Source : Islamic Financial Services BOARD ,P33

ومن حيث نوع الأصول، تعتبر صناديق الأسهم هي الأكثر انتشاراً مقارنة مع الأنواع الأخرى سنة 2017 كانت تمثل نحو 42% من إجمالي صناديق الاستثمار، بحجم أصول قدر بنحو 27,8 مليار دولار (2016 : 43% و 24 مليار دولار) ، تليها صناديق سوق النقد بـ 26% بحجم أصول نحو 17,3 مليار دولار (2016 : 25% ، 13,9 مليار دولار)، ثم صناديق السلع بنسبة 14% وصناديق الدخل المتوازن بنسبة 10%.

الشكل رقم 6: صناديق الاستثمار الإسلامية من حيث نوع الأصول خلال سنة 2017



ورغم ذلك، تبقى حصة صناديق الاستثمار الإسلامية هي الأقل من بين أدوات التمويل الإسلامية (البنوك الإسلامية والصكوك) حيث تمثل فقط 3% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، وقليلة الانتشار مقارنة مع البنوك والصكوك الإسلامية، حيث تعرف تركزا كبيرا في كل من السعودية وماليزيا اللتان تحويان نحو 70% من أصول الصناديق الإسلامية.

رابعا/ التأمين التكافلي: لا يمكن الحديث عن أدوات التمويل الإسلامي دون ذكر التأمين التكافلي والذي يلعب دورا مهما في التمويل الإسلامي، وجزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد الإسلامي، وقد عرف شأنه شأن باقي الأدوات الإسلامية تطورا كبيرا منذ نشأته أول مرة سنة 1979، سنتعرف فيما يلي على هذه الأداة المالية ثم نبين واقع تطورها في العالم خلال السنوات الأخيرة.

يعرف التأمين التكافلي بأنه: "تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون "هيئة المشتركين" يتعرضون لخطر أو أخطار معينة على سبيل التبرع، على تلافي آثار الأخطار التي قد يتعرض لها أحدهم، أو بعضهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار، وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين، يسمى "القسط" أو "الاشتراك"، تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، وتتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين ف معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا، أو مبلغا معلوما باعتبارها وكيلًا، أو هما

19»

أطراف شركة التأمين الإسلامي:

تتكون شركة التأمين الإسلامية من : المساهمين المؤسسين (هيئة المؤسسين)، والمشاركين حملة الوثائق (هيئة المشتركين)، والشركة المديرة:²⁰

1- **المؤسسون:** هم من يضعون رأس مال الشركة ويوقعون على عقد التأسيس والنظام الأساسي، ويمكن أن ينظم إليهم كل من يساهم في رأس المال لاحقا، وهم من يقع عليهم عبء إنشاء شركة التأمين الإسلامية، ومتابعة إجراءاتها، ودعوة الراغبين في المساهمة فيها، وأهم ما يلتزم به المساهمون هو التعهد بتغطية العجز الذي قد يطرأ على صندوق المشتركين على سبيل القرض الحسن، وذلك عن طريق الشركة، فإذا لم تكف أموال المشتركين بالتعويضات المطلوبة ولم يتم الوفاء عن

طريق شركات إعادة التأمين، فإن الشركة تلتزم بالقرض الحسن لصندوق التأمين ، وهذا الالتزام مبني على الوعد الملزم الذي قال به بعض الفقهاء وأقرته العديد من الندوات العلمية .

2— المشتركون: فهم حملة وثائق التأمين وعليهم دفع أقسام التأمين على صفة التبرع ويتحملون الأضرار والمخاطر التي قد تنزل بهم أو بأحدهم، ويلتزمون بدفع التعويض التأميني من وعاء أو صندوق أقساط التأمين.

وللمشتركين حق استثمار ما زاد عن الإنفاق من أقساط التأمين والتعويضات لدى شركة التأمين ، فيستحقون نصيبهم في صافي الفائض التأميني الذي يتحقق في حساب عمليات التأمين لدى الشركة في نهاية السنة المالية وفق النظم واللوائح المعتمدة من مجلس إدارة الشركة، وذلك بعد تغطية ما يلزم من الاحتياجات والنفقات والمصروفات الإدارية.

3— الشركة المديرة: هي الشركة التي أسسها المساهمون للقيام بأعمال التأمين والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأهم أعمالها التأمين على كل ما تنص عليه وثائق التأمين لصالح المشتركين، واستثمار ما زاد من أموالهم المشتركين بنسبة من الربح أو بأجر.

العلاقة بين أطراف شركة التأمين الإسلامي:

العلاقات بين الأطراف تبين طبيعة وصفة وحدود تحمل المساهمين أن المؤسسين والمشتركين والشركة.

فالعلاقة بين المؤسسين أنفسهم علاقة تجارية تتمثل باستثمار أموالهم في الشركة التي ينشئونها، وأما سبيل التعاون فيأتي تبعا باعتبارهم أصحاب فكرة الشركة التعاونية والساعين في إنشائها وتمكين المشتركين من العمل الإسلامي. كما أن المؤسسين يتعهدون تعهدا ملزما على أنفسهم للمشتركين بتغطية العجز إن وجد بقرض حسن.

وكذلك العلاقة بينهم وبين المشتركين علاقة تجارية أيضا تقوم على المضاربة بنسبة من الربح نظير قيام الشركة باستثمار أقساط التأمين التي يدفعها المشتركون، أو تقوم العلاقة على أساس الوكالة بأجر نظير قيام الشركة بسائر أعمال ومتطلبات التأمين الإدارية والفنية وما يستلزم ذلك من أعباء.

وأما العلاقة بين المشتركين فهي العلاقة التعاونية بالالتزام بالتبرع من الصندوق للمتضرر منهم، والشركة هي التي يقوم بالعمل التعاوني بأجر أو بدونه أو بالنسبة المئوية.

مبادئ التأمين الإسلامي: حددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مبادئ التأمين الإسلامي كما يلي²¹:

1. الالتزام بالتبرع: حيث ينص على أن المشترك يتبرع بالاشتراك وعوائده لحساب التأمين لدفع التعويضات، وقد يلتزم بتحمل ما قد يقع من عجز حسب اللوائح المعتمدة
2. قيام الشركة المنظمة للتأمين بإنشاء حسابين منفصلين أحدهما خاص بالشركة نفسها، حقوقها والتزاماتها، والثاني خاص بصندوق حملة الوثائق حقوقهم والتزاماتهم
3. الشركة وكيالة في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكيالة في استثمار موجودات التأمين؛
4. يختص حساب التأمين بموجودات التأمين وعوائد استثماراتها، كما أنه يتحمل التزاماتها؛
5. يجوز أن تشمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة، مثل تكوين احتياطات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على أن لا تستحق الشركة المديرية شيئاً من ذلك الفائض؛
6. صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين، والفوائض المتركمة في وجوه الخير عند تصفية الشركة؛
7. أفضلية مشاركة حملة الوثائق، في إدارة عمليات التأمين من خلال إيجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقهم في الرقابة، وحماية مصالحهم، مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة؛
8. التزام الشركة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، في كل أنشطتها واستثماراتها، وبخاصة عدم التأمين على المحرمات، أو على أغراض محرمة شرعاً؛
9. تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتاواها ملزمة للشركة، ووجود إدارة رقابة وتدقيق شرعي داخلي.

التطور التاريخي للتأمين الإسلامي:

يمكن تلخيص أهم مراحل نشأة التأمين الإسلامي في الخطوات التالية²²:

✓ 1964: عقد في دمشق اجتماع للمجمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حين اتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التعاوني بديلاً عنه.

✓ 1979م : قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.

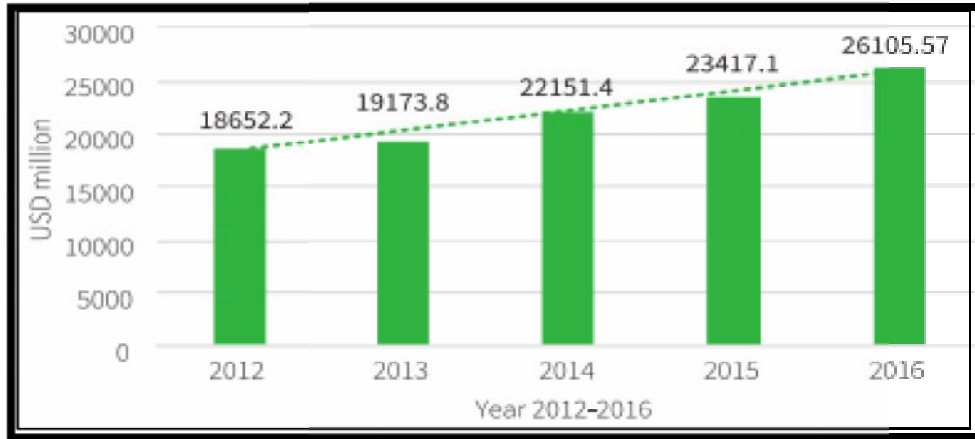
✓ 1984م: دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست أول شركة تأمين تكافلي في نفس العام.

✓ 1985م : تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية مملوكة بالكامل للحكومة السعودية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني.

وقد انتشرت شركات التأمين التكافلي بعهدتها انتشارا واسعا وأصبح عدد الشركات العاملة فيه 2012 نحو 200 شركة بحجم اشتراكات تقدر بـ 17,4 مليار دولار²³.

وبلغ عدد شركات التأمين الإسلامية مع النواذف في العالم . 2017 نحو 305 شركة وهو لم يتغير منذ سنتين، إلا أن حجم الاشتراكات انتقل من 23,4 مليار دولار سنة 2015 إلى 26,1 مليار دولار 2016، بنسبة نمو 11,4%، وخلال الخمس سنوات 2012-2016 ارتفع بمعدل مركب 8,77%. والشكل البياني رقم 7 يوضح ذلك.²⁴

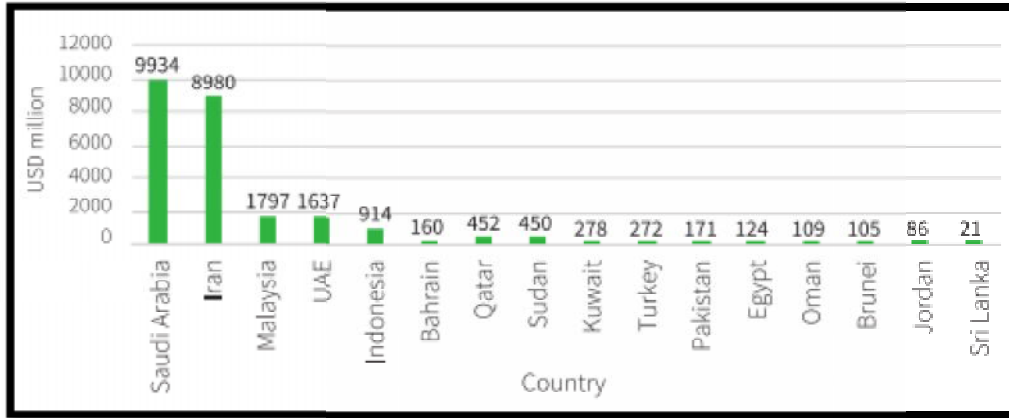
شكل بياني رقم 7: تطور حجم التمويل التكافلي بين 2012 و2016



المصدر: Islamic Financial Services BOARD, Op Cit ,P 41

وتعتبر كل من السعودية وإيران أكبر أسواق التأمين التكافلي، حيث تحوي نحو 72% من مجموع أصوله (العربية السعودية: 38% بحجم اشتراكات 9,9 مليار دولار وإيران 34,4% بحجم 8,9 مليار دولار) ما كل من: ماليزيا بنسبة 6,9% وحجم اشتراكات نحو 1,8 مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6,3% وبحجم اشتراكات يفوق 1,6 مليار دولار

الشكل البياني رقم 8: حجم أصول التأمين التكافلي حسب الدول سنة 2016



المصدر: Islamic Financial Services BOARD, Op Cit ,P 41

وبالنظر في البيانات السابقة، نجد أن هناك أسواق أخرى واعدة في مجال التأمين التكافلي ومنها السودان وقطر حيث فاق حجم أصول التأمين التكافلي فيهما 450 مليون دولار، وهي أرقام لا بأس بها بالنظر إلى حجم السوق المحلي، كما يسجل غياب تام لدول المغرب العربي وهذا لصغر وحدثة تجربة التأمين الإسلامي في هذه الدول حيث تتمثل فقط في شركة واحدة في الجزائر وثلاث شركات في تونس أما المغرب فهو قيد التأسيس ومن المنتظر انطلاق التأمين التكافلي فيه خلال سنة 2019.

الخاتمة:

إن المنتبغ لتطور أدوات التمويل الإسلامي على المستوى العالمي، يلاحظ أنها في تزايد مستمر أفقيا وعموديا حتى خارج دائرة الدول المسلمة، وقد تزايدت أهميتها بشكل أكبر خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أين أثبتت المصارف الإسلامية جدارتها في التصدي للأزمات المالية لأن ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي وعدم المتاجرة بالديون يكسبها حصانة متينة ضد كل الهزات المالية التي أصبحت السمة اللصيقة بالاقتصاد الرأسمالي.

كما لعبت الهندسة المالية الإسلامية دورا كبيرا في إيجاد ابتكارات مالية جديدة كبداية شرعية وأكثر نجاعة من الأدوات الربوية في تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الاقتصادية على غرار الصكوك وصناديق الاستثمار الإسلامية، وتشكل الصكوك السيادية الحصة الأكبر من الإصدارات على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة الماضية وهذا للدور الكبير الذي تؤديه هذه الأداة المالية في جذب الفوائض المالية من داخل وخارج البلد، واستخدامها في تمويل عجز الميزانية أو تمويل المشاريع الوطنية التي تتطلب موارد مالية ضخمة كبديل مهم عن أدوات الخزينة الربوية .

أما فيما يخص التأمين التكافلي، يبقى يمثل نسبة ضئيلة من التمويل الإسلامي فهو يمثل فقط 1,3% من إجمالي الأصول الإسلامية خلال سنة 2017.

وفيما يخص الاقتصاد الجزائري، تعتبر توفر الإرادة السياسية في الجزائر اتجاه الصيرفة الإسلامية خطوة جد هامة لتعزيز التمويل المصرفي الإسلامي ومنحه فرصة المساهمة في إخراج الجزائر من بوتقة العجز والتأخر الاقتصادي، وتعبئة المدخرات المالية الموجودة خارج الدائرة الرسمية، وفي ضوء هذه الدراسة يمكن تسطير بعض الاقتراحات والتوصيات لإنجاح هذه المبادرة وهي:

- ضرورة تطبيق المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتفادي أي مخالفات للرأي من الناحية الفتاوى الشرعية، والاستفادة من المؤسسات الداعمة للمصارف الإسلامية كالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومركز إدارة السيولة المالية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.
- ضرورة تأهيل وتدريب اليد العاملة في مجال البنوك، للنشاط المصرفي الإسلامي، واستقطاب وتعيين الأفراد الأكثر تخصصا وكفاءة في هذا المجال. وهذا يضمن عدم وقوع الموظفين في أخطاء منافية للشريعة أثناء التطبيق.
- إعادة صياغة القانون التجاري بما يناسب طبيعة المعاملات المالية الإسلامية
- تعزيز نظام التأمين التكافلي في الجزائر لأنه مكمل للنشاط المصرفي الإسلامي
- إنشاء صناديق استثمار إسلامية والاعتماد على الصكوك السيادية بدل من سندات الخزينة لتمويل عجز الميزانية العامة أو تخفيف الأعباء المالية عن .

- ¹ هبة عبد المنعم، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية يصدرها صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية، العدد 35، أوت 2016 ص 1
- ² عبد الرحمان يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، إسكندرية، 2000م، ص 88
- ³ محسن الخضيرى، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الحرية، القاهرة، 1990م، ص 17
- ⁴ اتحاد المصارف العربية ، إدارة الدراسات والبحوث من موقع: تطورات الصيرفة الإسلامية في العالم سنة 2017 من الموقع:
www.uabonline.org/ar/research/financial/.../7698/1
- ⁵) Islamic Financial Services BOARD, Islamic finance Services Industry Stability Report 2018 .P9
- ⁶ اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق.
- ⁷ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 17، البحرين، 2017 ص 467
- ⁸ - نفس المرجع السابق ، ص 467 470
- ⁹ INTRNATIONAL ISLAMIC FINANCE MARKET, IIFM sukuk report Avril 2018 ;p 20
- ¹⁰) Islamic Financial Services BOARD, Op Cit ,P10
- ¹¹ IIFM sukuk report Avril 2018 , op cit,p 32
- ¹²) Ibid , p 36-37
- ¹³) Ibid , p 38
- ¹⁴ Ahmed Hafiz Abdul Aziz, Green sukuk / Bond for Sustainable development , Indonisia, World Bank Group, Novemper 2017,P 13
- ¹⁵) Ibid , P12
- ¹⁶) What Are The Orospects For Green Sukuk Insuance ?.: www.spglobal.com/ratingsdirect; publié le 16/09/2018. consulté le 20/11/2018
- ¹⁷ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة، المعيار رقم 16 الخاص بصناديق الاستثمار، البحرين 2010
- ¹⁸ نفس المرجع السابق
- ¹⁹ عبد القادر جعفر، نظام التأمين الإسلامي، دار الكتب العلمية ، لبنان، 2006 ص 88، نقلا عن حسين حامد حسن "التأمين على حوادث السيارات في الشريعة الإسلامية" بحث مقدم لحلقة العمل حول عقود التأمين الإسلامي التي نظمها معهد البحوث ببنك التنمية الإسلامي بجدة من 12 إلى 14 2002
- ²⁰ عجيل جاسم النشمي، الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلامي، المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010 ص: 3 4
- ²¹ ، المعيار الشرعي رقم (26) ، مرجع سابق، ص 365
- ²² صالح أحمد البدار، التأمين التكافلي الإسلامي، من الموقع: www.kantakji.com
- ²³ هيثم عبد الحميد خزنة، شركات التأمين التكافلي: عرض وتحليل، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 24، السنة 12 ص 126.
- ²⁴) Islamic Financial Services BOARD, Op Cit ,P41